

تنسيق فكري وديني بين السودان ومصر لمجابهة التطرف

أمرها بشكل واضح تجاه العناصر المنتمية للتيار الإسلامي.

وأضاف لـ"العرب"، أن تصدير خطابات دينية تتعارض مع ما يروج له الإسلاميون في ظل حالة السببية التي تتمتع بها المرحلة الانتقالية بالسودان يؤدي إلى نتائج عكسية، لأن الحركة الإسلامية تُمسك بأدوات مفصلية للتحرك على الأرض وسيكون بإمكانها مقاومة هذا الخطاب، وتصوير ما تقوم به السلطة على أنه عداء للدين، ونقل الحوارات الفكرية إلى معركة سياسية مع قوى الثورة الحاكمة حالياً.

وجاءت زيارة مفرح في إطار تعرف السودان على اتجاهات تطوير الفتاوى

الفقهية والمسائل التي عليها إجماع بشأن تطبيقها، تماشياً مع العصر الحديث وتطوير المفاهيم الدينية من دون أن تكون هناك إستراتيجية مواجهة شاملة.

وهناك توافق سوداني على أن الثورة ضد نظام عمر البشير فكرية، ما يجعل الوصول إلى صيغة مناسبة للتعامل مع الإسلاميين تأخذ أبعاداً متعددة، وفقاً

لحسابات قوى سياسية لديها ارتباطات سابقة بالحركة الإسلامية، في حين أن

الزئمة في القاهرة ارتبطت بمؤسسات دينية رسمية وفصولها واضحة إلى حد كبير.

مواجهة الفكر المتطرف تتطلب رؤية مشتركة بين الدولتين أكبر من مجرد لقاءات متفرقة على مستوى وزراء الأوقاف

ونفسه رؤى ذهبت إلى أن سيطرة الإسلاميين على نظام الحكم في السودان طيلة الثلاثين عاماً الماضية وانكشاف جرائمهم أمام المواطنين الذين خدعوا في الانجرار نحو أفكارهم، يجعل المواجهة داخل السودان سهلة نسبياً، حال جرى التقاطح حول مقتطفاتها الرئيسية، بعكس القاهرة التي تعاملت مع أشباح تنظيمات قابعة في القرى والنجوع.

وحسب البعض من الخبراء في شؤون المنظمات الإسلامية، فإن إسلامي مصر اختاروا طريق العنف في مواجهة أجهزة الدولة، ما أسهم في مواجهة أشد حدة وإقناع المواطنين خطأ ما ذهب إليه هؤلاء، بعكس الوضع في السودان الذي يظل فيه الإسلاميون في حالة من الخمول دون التورط في عمليات إرهابية حتى الآن.

وأكد الخبير المصري في شؤون الحركات الإسلامية، سامح عيد، لـ"العرب"، أن مواجهة الفكر المتطرف تتطلب رؤية مشتركة بين الدولتين أكبر من مجرد لقاءات متفرقة على مستوى وزراء الأوقاف.

وأشار عيد إلى أن ضبط المفاهيم يواجه مشكلات عديدة، لأن خطاب الكراهية وتكفير الآخر ما زال سائداً على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل شخصيات لديها صلات بمؤسسات دينية، ولم يجر التعامل معها بالشكل المطلوب، كما أن دعاوى إزراء الأديان لا تتوقف بين حين وآخر، وهناك أطراف تجذب أي تطور على مستوى تجديد الخطاب الديني إلى الوراء ما جعله يراوح مكانه منذ عدة سنوات.

ولعل تعثر تسليم العديد من المطلوبين

للجانح المصري من الهاربين إلى الأراضي

السودانية يبرهن على أن السودان لم

يحسم موقفه بعد من مسارات مواجهته

للتنظيمات المتطرفة، ما ينعكس على

التنسيق الفكري بين البلدين.



تجربة مصر في محاربة التطرف محل اهتمام السودان

أحمد جمال
صحافي مصري



القاهرة - أكدت الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الدينية والأوقاف السوداني نصر الدين مفرح للقاهرة أخيراً، أن هناك رغبة للتعرف على أوجه التعامل مع الأفكار المتطرفة ومواجهة الحركة الإسلامية بمفهوم شامل يضم الجوانب الأمنية والفكرية، تماشياً مع حالة الانفتاح التي يمر بها السودان، عقب شطب اسمه من اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، ومنحه حصانة سيادية مشروطة.

وشن وزير الأوقاف المصري مختار جمعة، ونظيره السوداني نصر الدين مفرح، تدريباً مشتركاً لأئمة البلدين قبل أيام، لمجابهة الأفكار المتشددة وتفنيد مفاهيم جماعات الإرهاب المغلوطة، بما يؤسس لوجود البات مشتركة للتعامل مع نفوذ إسلاميين لا زالوا يتوغلون في ربوع السودان.

ومع كثرة أنشطة الزيارة وتعدد فعاليتها، لم تنطرق إلى الفروق الجوهرية بين الحالتين أو كيفية التعامل مع مواطنين لديهم ثقافة دينية متحجرة

بالسودان بجري استغلالها من قبل عناصر الحركة الإسلامية للسيطرة

على عقولهم، بخلاف مصر التي تتصادم بشكل أكبر مع جماعات الإسلام السياسي بكل أطيافها.

ويسرى مراقبون أن التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية أفسح المجال أمام التعاون على المستوى

الفكري والديني، إلا أن فرص النجاح في الجزء الأمني بفعل تركيبة السجناح

الحاكمة في الدولتين قد تكون هي الأكثر خطراً من الجوانب الفكرية التي هي

بحاجة إلى مراجعات مختلفة تتناسب مع طبيعة البيئة في كليهما.

وقال وزير الشؤون الدينية والأوقاف السوداني، في تصريحات صحافية على هامش زيارته للقاهرة، إن المباحثات

تركزت على دراسة التجربة المصرية في محاربة التطرف وتفكيك خطاب التكفير

وانتهج منهج الوسطية والاعتدال. واحتل تجديد الخطاب الديني وتطور الفتاوى العصرية حيزاً من المناقشات في

القاهرة، بجانب الاستفادة من تجربتها كي تتم استعادة الأصول والاستثمارات

القابعة تحت سيطرة تنظيم الإخوان في السودان.

وتفكر وزارة الأوقاف في استعادة هوامش من تجربة القاهرة، حيث وضعت

الأولى لائحة لتنظيم دور العبادة، تشمل حل الجمعيات ولجان المساجد، وهو ما

ذهبت إليه الثانية التي أنهت هيمنة الإخوان والسلفيين على جزء كبير من

المساجد. وأنشأت الخرطوم مركز أبحاث

الرعاية والتحصين الفكري بجمع الفقه الإسلامي المختص بالجماعات التكفيرية

والإحادية والمعنى فقط بالحوار والتقاش والإقناع، ويتقارب دوره من

دور مجلس الشؤون الإسلامية التابع للأوقاف المصرية، إلى جانب مرصد

متابعة الفكر المتطرف التابعة للأوقاف والأزهر ودار الإفتاء.

وقال المتحدث باسم التحالف العربي من أجل السودان (حقوقي) سليمان سري، إن السير على خطى التجربة

المصرية يتطلب إجراءات أمنية مشددة باتجاه التنظيمات التي ترعع في المجتمع دون رقيب أو حسيب، وهو أمر

تتردد السلطة الانتقالية في الإقدام عليه، واختارت طريق المهادنة وتجنب الصدام

مباشرة، بخلاف القاهرة التي حسمت

الأمور إذا لم تنفث وتخرج من عقابها

استنزل على موارحتها فترة أخرى. ويعد الوصول إلى مستوى منضبط

في الصراع أحد الأمنيات التي تريدها قوى عديدة، خوفاً من التمدد الروسي، وانقراض تركيا للحصول على المزيد

من المكاسب، وكسر الخط الأحمر المصري، ما يجبر القاهرة على العودة

إلى سيناريو الحرب مباشرة بلا تراجع، لأن هيبتها ستصبح على المحك، لذلك

قلعة حافة الهاوية التي تمارسها بعض الأطراف محفوفة بالتحديات.

لماذا تتعثر الرهانات على الحل السياسي للأزمة الليبية

الاستخفاف التركي بالقرارات الدولية يؤشر لمواجهة عسكرية



انسداد في أفق الأزمة الليبية

لتفصيل التسوية، طالما أنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها في المسار الذي تسلكه. هذا أحد المقاييس التي تبين عمق النقص الذي خلخلته الأزمة، ويؤكد أن إرادة المجتمع الدولي للحل لم تصل إلى مستوى الاقتناع به تماماً، وتكاد تكون الصيغة التي وصلت إليها الأوضاع مرضية لعدد من القوى الحكومية بعدة الدفاع عن مصالحها وأهدافها، بصرف النظر عن مصير الشعب الليبي، ومصير دولته، موحدة أم مفككة.

مسارات متناقضة

قررات القوى الراضية للمسارات المتناقضة الموقف بعناية، ولم تعارضه صراحة كي لا تتحمل مسؤولية الفشل، وتبنت رؤى واقعية على ممارسات تصب في غير صالح التسوية، ومن الطبيعي أن تصل الأمور إلى التحذير والرهان، والذي يمهد الإسراف فيه لدخول مرحلة خطيرة، فقد عاد الحسم العسكري يخيم على خطاب قوى رئيسية.

ويجد هذا الشبح فرصة مواتية في انكفاء الكثير من القوى الدولية على أزماتها الداخلية الخاصة بكورونا وتداعياته، ما يعيد إلى الأذهان فترة ظهور الوباء لأول مرة، في بدايات العام، الذي تغيرت فيه جوانب مهمة في قواعد اللعبة العسكرية في طرابلس.

واستقرت تركيا والمليشيات التابعة لها في الأزمة الصحية، ما ساعدها على تقديم المزيد من الدعم لحكومة الوفاق، وتطوير البات التعاون العسكري معها، وعودة القوات التي يقودها المشير خليفة حفتر من طرابلس إلى أماكن تركزها في شرق ليبيا.

ولأن قوات الجيش الوطني الليبي استوعبت هذا الدرس القاسي، فقد استعدت للتعامل مع هذه المرحلة جيداً، وتبدو أكثر جاهزية في مواجهة قيام

تركيا بمراكمة أدواتها العسكرية قريباً من سرت، ما يمثل خطورة كبيرة تخرج الصراع من أيادي العناصر التي أسهمت في ضبط حركته صعوداً أو هبوطاً

لدخول خانة قائمة في ظل ارتفاع مفردات وإشارات الحرب في خطاب قوى أساسية في الأزمة.

ويتعزز هذا الحديث مع فتور الحماس الأميركي للتسوية، ودخول

إدارة الرئيس دونالد ترامب ما يشبه البات الشتوي مع قرب موعد رحيله،

وحاجة الإدارة الجديدة بقيادة جو بايدن لبعض الوقت لترتيب رؤاها للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط، ما يعني أن

الأمور إذا لم تنفث وتخرج من عقابها استنزل على موارحتها فترة أخرى.

ويعد الوصول إلى مستوى منضبط في الصراع أحد الأمنيات التي تريدها

قوى عديدة، خوفاً من التمدد الروسي، وانقراض تركيا للحصول على المزيد

من المكاسب، وكسر الخط الأحمر المصري، ما يجبر القاهرة على العودة

إلى سيناريو الحرب مباشرة بلا تراجع، لأن هيبتها ستصبح على المحك، لذلك

قلعة حافة الهاوية التي تمارسها بعض الأطراف محفوفة بالتحديات.

له، في مقدمتها ليبيا التي باتت ملاذاً خطيراً لجموع متبانية من المتطرفين، وزاد من خطورته تحول أراضيها إلى ساحة خلفية لتجميع فلول المرتزقة برعاية تركيا التي تصب عليها اللعنت الأوربية ليلا ونهاراً ولم يتم التصدي لنفوذها المتضخم في ليبيا.

ومنح هذا النفاق أنقرة وأطرافاً ليبية أخرى ضوءاً أخضر لعدم الاعتداد بأية إجراءات يقوم بها الاتحاد الأوروبي في

المتوسط لوقف تهريب الأسلحة والمعدات العسكرية والمرتزقة من جانب تركيا.

وبدت ثقة المؤيدين للحل السياسي منقوصة في قدرة المجتمع الدولي على التصدي لأنقرة، ووجد الراضون في

الترهل الغربي سبباً وفرصة مواتية لإعادة تنظيم أوراقهم العسكرية، وبعضهم كان يجلس في الوقت نفسه على طاولة المفاوضات.

أخطأت البعثة الأممية بتعدد منابر اللقاءات، إذ خلقت تناقساً إقليمياً مستتراً بين دول جوار ليبيا، واعتقدت كل منها في حقيقتها بالرعاية السياسية، وربما وجدت البعثة في ذلك خلاصاً ترضى

به جميع الأطراف، وأبرزهم مصر والمغرب وتونس، ولو كانت الجزائر أكثر عافية لما ترددت في استضافة حوارات

تحت أي مسمى.

أرادت رئاسة البعثة الأممية بالإناية ستيغفاني وليامز، تجنب الدخول في خلاصات مع دول تملك الكثير من مقاييس

وقف جريان التسوية، وسحمت لبعض القوى المحلية بالتلاعب بمسارات

ظهرت متكاملة في شكلها ومتنافرة في مضمونها النهائي، فكل طرف أراد الدفاع عن مصالح الجهة التي ينتمي إليها، عقائدية أو سياسية أو أمنية أو

اجتماعية، وفي أحيان أخرى كان البعد الاقتصادي طاغياً.

ولعب عدم تعيين مبعوث أممي جديد دوراً مهماً في زيادة معدل الانسداد في قنوات

بعثة الدعم السياسي في ليبيا، وتحولت رئاسة البعثة بالإناية إلى

بطلة عرجاء لا تعلم هل ستكمل مسيرتها

أم سيأتي مبعوث جديد يخلفها.

وتم التعامل مع ستيغفاني على أن مهمتها

أقرب إلى تسيير الأعمال التي يريد القائمون عليها صيغة عدم اتخاذ قرارات

جديدة تخلف معارضين لهم، أو الدخول في مناقشات تزيد معاناة الفئس أمام

الدور الذي يقومون به، وتخرجهم بما يشبه الضيعة السياسية.

وتكشف تبني رؤية مطاطة قدرا من اللابيق في الأطراف المحلية

والقوى الإقليمية والدولية، ولم تجد ستيغفاني زخماً حقيقياً يدعمها

للحل السياسي، وجسد دورها معالم مغيرة للشلل، فالشكل

يتحدثون عن الحل ولا يتخذون الإجراءات اللازمة للوصول إليه،

إلى الدرجة التي بلغ الأمر ببعض القوى أن ينحصر دورها في البحث عن البات

تصريحات يونانية ترفض بلا مواربة نفوذ تركيا، بعد تواتر الأنباء حول قيامها بتشييد قاعدة بحرية بالقرب

من السواحل الليبية، ما يمثل تهديداً لمصالح أئينا الحيوية في البحر المتوسط

الذي أصبح ساحة توتر متصاعدة مع أنقرة أضحت انظار قوى عديدة تخشى انفجار الأوضاع في منطقة تحيط بها

نزاعات من أنحاء مختلفة. ولم يعد الكلام قاصراً على تعقيدات

الأزمة وتشابكاتها كسبب مقنع لتعثر البات الحل السياسي، فهناك صراعات

أشد هدات ثم جرى وضعها على طريق التسوية، وما يدور في ليبيا يكشف إلى

أي مدى يبسو المجتمع الدولي متناقضا في التوجهات، ولا يتعامل مع ليبيا

بالطريقة التي تؤكد رغبته في وضعها فعلا على عتبات التسوية السياسية.

وترى بعض الدول الغربية في الإرهاب أفة تهدد كيان الكثير من

مجتمعاتها، مع ذلك لم تتخذ خطوات رادعة في المناطق المزحمة به والرعاية

بعد أسابيع من الأخذ والرد، انقلبت ملامح التفاوض إلى تشاؤم، وبدلاً من الحديث عن لقاءات فاعلة هنا وهناك

لتقريب المسافات، باتت التقديرات متشائمة الآن حول تحشيدات عسكرية

مختلفة، تنذر بانفجار وشيك. ووصلت الأزمة، مثل غالبية

الصراعات الإقليمية، إلى مستوى أن فصلاً هامشياً عسكرياً أو سياسياً

يستطيع أن يؤثر في حركتها سلباً أو إيجاباً، ومع تعدد الفصائل والمليشيات

واللاعبيين والمنخرطين في التفاصيل وتنوع القوى الإقليمية والدولية من

الصعوبة ضمان عدم شروء أي منهم عن الاتجاه المطلوب الحفاظ عليه لبعض

الوقت.

وفي كل المرات التي صار فيها الأمل قريباً من تحقيقه كان ينقلب إلى الصد،

ظهر ذلك بعد توافق اللجنة العسكرية (5 + 5) في جنيف على تثبيت وقف إطلاق

النار، وبعدها عقد ملتقى تونس للحوار، بفرعيه المباشر والافتراضي، ناهيك عن

اللقاءات التي عقدت في كل من المغرب ومصر للتفاهم بين مجلسي النواب

والأعلى للدولة.

وتحشيد جديد

عاجت الكثير من التقارير والتحليلات التي تناولت الأزمة تفاصيل

تحركات البعثة الأممية ودور القوى الإقليمية والدولية المتفرقة، ومنها يمكن

التوقف عند مجموعة من الاستنتاجات التي تفسر لماذا أخفقت هذه الجهود

في وضع النقاط أعلى وأسفل الحروف، ولماذا عادت أجواء الحرب

تسبق فصول السلام.

هناك أسئلة كثيرة مُلغمة، تبدو إجاباتها مثيرة للحرية،

لأن من يتصدرون مشهد الحل السياسي أسهموا عن قصد

أو بدونه في عودة شبح العمليات العسكرية في ليبيا

إلى الصدارة، وربما في هذه المرة تصبح أكثر ضراوة، فلم تعد مصر الدولة المعنية

مباشرة برفض تكريس النفوذ التركي في ليبيا وما يتسبب فيه من تهديد لأمنها

القومي، وحددت خطها الأحمر المعروف في سرت - الجفرة.

وخرجت خلال اليومين الماضيين

على رغم أجواء التفاؤل التي سادت الملتقى السياسي الأخير بين الفرقاء الليبيين في تونس، وأعقاب ظهور بوادر توافق بين أعضاء اللجنة العسكرية (5 + 5) في جنيف على تثبيت وقف إطلاق النار، ما من شأنه أن يسرع التوصل إلى حل ينهي الأزمة، إلا أن الاستخفاف التركي بالقرارات الدولية يعيد مربع الأزمة إلى الصفر ويهدد بانفجار وشيك، وذلك بعد إعلان أنقرة تمديد مهام قواتها في ليبيا، في خطوة تكشف عن رغبتها في إفسال المسارات الجارية واستدراج الجيش الوطني الليبي إلى مواجهة جديدة تتسبب جهود التسوية.

ظهرت خلال الفترة الماضية ومضات سياسية وعسكرية شجعت البعض على التفاوض باقترب التوصل إلى حل للأزمة الليبية المزمنة، أو على الأقل ضبط

النوازات التي اختلت وحالت دون التوافق حول تسوية منتجة.

من يتصدرون مشهد الحل السياسي أسهموا عن قصد أو بدونه في عودة شبح العمليات العسكرية في ليبيا إلى الصدارة

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

محمد أبو الفضل
كاتب مصري